الوثيقة CL 163/6 – مذكرة المعلومات 1 – نوفمبر/تشرين الثاني 2019

"مبادرة العمل يدًا بيد"

تُعرض مذكرة المعلومات هذه بناء على طلب الاجتماع المشترك بين الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثامنة والسبعين بعد المائة للجنة المالية الذي عُقد في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 (الفقرة 14 من الوثيقة CL 163/6)

"رحّب الاجتماع المشترك من حيث المبدأ بمبادرة "العمل يدًا بيد" [...]:

[...]

(ز) *وتطلّع إلى تلقي وثيقة تتضمن تفاصيل هذه المبادرة والغرض المنشود منها ونطاقها قبل انعقاد الدورة الثالثة والستين بعد المائة للمجلس."*

وهذه المذكرة على شكل أجوبة على الأسئلة المتكررة بهذا الخصوص تأتي استجابة لطلب الاجتماع المشترك. والغرض منها أن تكون وثيقة قابلة للتعديل باستمرار حسب المقتضى.

إنّ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) هي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تقود الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع انطلاقًا من طابعها المنفتح والشامل والشفاف والمرن والملموس. ويتمثل الهدف الذي نصبو إليه في تحقيق الأمن الغذائي للجميع وضمان حصول الجميع بصورة منتظمة على أغذية عالية الجودة تسمح لهم بالتمتع بحياة مفعمة بالنشاط والصحة. وتضمّ المنظمة أكثر من 194 دولة عضوًا وهي موجودة في أكثر من 154 بلدًا في مختلف أنحاء العالم. وفي اعتقادنا أنّ كلاً منا قادر على تأدية دوره في سبيل وضع حدّ للجوع.

وتتمثل رؤيتنا الجديدة في العمل من أجل تحسين الإنتاج والبيئة والتغذية والحياة من خلال العمل معًا في سبيل بناء منظمة واحدة ديناميكية من أجل عالم أفضل. وسنبدأ أولاً بمبادرة العمل يدًا بيد من خلال إسناد الأولوية للبلدان المهملة، على أن تنضمّ إليها من ثمّ البلدان المتوسطة الدخل وجميع البلدان الأعضاء ومجمل التحديات التي نواجهها في المناطق الريفية.

"مبادرة العمل يدًا بيد" والأمم المتحدة:
المشهد العام

السؤال: ما هي "مبادرة العمل يدًا بيد"؟

إن "مبادرة العمل يدًا بيد" هي مبادرة أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) قائمة على البراهين تقودها البلدان وتعود ملكيتها لها وترمي إلى تسريع عجلة التحوّل الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة من اجل استئصال الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والقضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وهي تساهم بالتالي في تحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة.

وتسند المبادرة الأولوية للبلدان التي تكون فيها القدرات الوطنية والدعم الدولي الأضعف أو حيث التحديات التشغيلية، بما في ذلك الأزمات الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، هي الأكبر. ويتواءم هذا مع التزام الأمم المتحدة بالدرجة الأولى "بعدم ترك أحد خلف الركب".

وتستخدم المبادرة أحدث الأدوات المتاحة، بما في ذلك وضع النماذج وعمليات التحليل الجغرافية المكانية، من أجل تحديد أفضل الفرص المتاحة لزيادة المداخيل والحد من أوجه عدم المساواة والعرضة للمخاطر لدى سكان الريف الذين يمثلون السواد الاعظم من فقراء العالم. كما تستخدم المبادرة كذلك هذه الأدوات لتحسين استهداف وتصميم التدخلات على مستوى السياسات والابتكار والتمويل والاستثمارات والإصلاحات المؤسسية. وتعتمد المبادرة بموازاة ذلك نهجًا قائمًا على النظم الغذائية الموجهة نحو الأسواق لزيادة كمية الأغذية المغذية المتاحة في أسواق المواد الغذائية المحلية والإقليمية والوطنية، وجودتها وتنوعها وقدرة الحصول عليها، فضلاً عن زيادة قدرات النظام الغذائي من أجل توفير أنماط غذائية مغذية وصحية للجميع.

وتتمحور المبادرة حول القدرة الكامنة لسلاسل القيمة الزراعية والزراعية الغذائية المنظمة بشكل جيّد وإن كانت لا تحظى بالدعم الكافي، وذلك من أجل تحرير القسم الأكبر من فقراء الريف من براثن الفقر. وهي تحرص على مراعاة قواعد

ومعايير الأمم المتحدة على أكمل وجه في السياسات الرامية إلى النهوض بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ألا وهي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تشجّع المبادرة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي وتدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة تأثيراته وتعزز القدرة على الصمود أمامه. وهي تتيح ما يلزم من بيانات وتحليل لتقييم أوجه التفاعل والمقايضات بين الأهداف والإجراءات بما يساعد على تحديد العقبات الأساسية ومحور تركيز الحوار بشأن السياسات.

وتطمح المبادرة، من خلال إطار متين للرصد والتقييم، إلى تقديم الدفعة الأولى من النتائج المرجعية بحلول سنة 2023.

السؤال: ما علاقة "مبادرة العمل يدًا بيد" بعملية إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما النداء الموجه من الأمين العام لتضافر الجهود على صعيد الأمم المتحدة ككلّ؟

يكمن جوهر عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي يقودها الأمين العام في جعل المنظومة بأكملها قادرة على "الوفاء بالغرض" من خلال مؤازرة أسمى طموحات خطة عام 2030. وبالإمكان التمييز بين الأهداف القصيرة والطويلة الأمد لعملية إصلاح الأمم المتحدة. ولقد تمثلت أولوية عملية الإصلاح حتى الآن في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر قدرة على الاستجابة ومواءمتها وجعلها أكثر اتساقًا وشفافية وبارعة وخاضعة للمساءلة بالنسبة إلى الدول الأعضاء وشركائهم الدوليين. لكن ثمة التزام أيضًا بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة ومع الوقت تعزيز الأصول والقدرات المتاحة لديها بما يمكنها من تلبية الطموحات السامية لخطة عام 2030. والغرض من ذلك ليس فقط تحسين الأمم المتحدة لتوفير خدمات مباشرة فحسب، بل تعزيز موقعها باعتبارها بنية أساسية للعمل الجماعي المحسّن من أجل إحداث تغيير تحولي.

وإنّ "مبادرة العمل يدًا بيد" تدعم بالكامل كلا من نصّ هذه الأهداف القصيرة والطويلة الأجل لعملية إصلاح الأمم المتحدة، وروحها أيضًا. وهي تقرّ بأنّ تشجيع عمليات التحول في النظم الزراعية والغذائية في السياق الريفي والحضري ليست مجرد عملية اقتصادية فحسب. بل تتطلب كذلك استثمارات عامة في صحة سكان الريف وتعليمهم من أجل إرساء الأسس الاجتماعية للنمو. وهي تستوجب بحثًا وتطويرًا لتحقيق الاستدامة البيئية والمناخية– أي تشجيع الابتكارات في الممارسات والتكنولوجيات والمؤسسات بحيث تحمي عملية تحويل النظم الزراعية الغذائية وتشجع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي وتحسّن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة تأثيراته والقدرة على الصمود في وجهه. وبهذا المعنى، فإنّ **"مبادرة العمل يدًا بيد" تشكل الدافع لمجموعة متكاملة من الإجراءات باستطاعة نهج منظومة الأمم المتحدة الملتزمة بالكامل تنفيذها والمحافظة عليها.**

وبالتحديد، تساهم "مبادرة العمل يدًا بيد" في النهج المتكاملة لإصلاح الأمم المتحدة من خلال توطيد التعاون وتوثيق الشراكات بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، إضافة إلى مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة. وهي توفر أساسًا فنيًا قائمًا على مجموعة متكاملة من الأدوات التي تمكّن الأمم المتحدة من إنجاز ما ينبغي تحقيقه.

ومما لا شك فيه أنّ التوصل إلى نُهج متكاملة بقدر أكبر إزاء وضع البرامج في الأمم المتحدة هو أحد أهم العناصر وأصعبها التي أجمعت عليها أمانة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وهذا أمر أساسي لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية

واتساقًا. لكن من الضروري الإشارة إلى أنّ البرمجة المتكاملة بقدر أكبر لن يفضي بحد ذاته إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تساند على النحو الواجب الطموحات المعقدة لخطة عام 2030. فثمة عناصر أخرى أيضًا. وقد فصّل الأمين العام هذه العناصر في مختلف التقارير التي رفعها إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتبارًا من يونيو/حزيران 2017 والمتضمّنة في مسودة الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة في شهر يوليو/تموز 2019.

وتصف الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة الغرض من عملية إصلاح الأمم المتحدة في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة بما يمكّنها من تقديم "ما توفره الأمم المتحدة" للدول الأعضاء "بحسب الطلب" (أو بقيادة البلدان وملكيتها) وبشكل "منفتح" (استنادًا إلى العديد من الشراكات وبشكل مركز حول الإجراءات المشجّعة من جانب الآخرين) وبشكل "تحوّلي". ويتسم المعيار الأخير بأهمية خاصة. إذ تنص الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة بوضوح على أنه يتعين على ما تقدّمه الأمم المتحدة، لكي تكون قادرة على إحداث تحوّل، أن يتسم بما يلي:

1- التركيز إما على تشجيع "التحولات الهيكلية" أو تكييفها من خلال سياسات داعِمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- تحديد المخاطر والتصدي لها حرصًا على عدم إهمال أحد خلف الركب.

3- شرح مساهمة الأمم المتحدة في إرساء بيئة تمكينية متينة لتوطيد الجهود الوطنية والتعاون الدولي والمحافظة عليهما بما يمكّن من إحداث تغيير تحولي مع الوقت.

وتعدّ "مبادرة العمل يدًا بيد" إحدى أولى المبادرات التي ترعاها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الرؤية الأساسية لعملية إصلاح الأمم المتحدة حول السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تعيد تنظيم نفسها لدعم التغيير التحولي. وعليه، **فهو إطار جاهز لمساهمة طموحة من جانب المنظمة في التحليل القطري المشترك من أجل تشجيع التحول الهيكلي والاقتصادي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

السؤال: ما علاقة "مبادرة العمل يدًا بيد" بمحور التركيز المستجد في المنظمة على النظم الغذائية؟

تتهيأ الوكالات التي توجد مقارها في روما لمؤتمر القمة حول النظم الغذائية وهو مؤتمر عالمي هام سيعقد في أواخر سنة 2021. ولا يزال يتعيّن وضع اللمسات الأخيرة على الكثير من التفاصيل غير أنّ الأهداف الأساسية واضحة. فمنظمة الأغذية والزراعة ترغب في الإقرار بالمبادرات المستقلة العديدة التي نشأت مؤخرًا لتحويل مختلف جوانب النظم الغذائية وتعزيز هذه المبادرات. والعديد منها مدركة تمامًا لأوجه التفاعل والتكافل والمقايضات الممكنة بالنسبة إلى قضايا متداخلة، غير أنها تفتقر إلى إطار مشترك ورؤية موحّدة وأرضية متينة للتفاعل بين العلوم والسياسات.

ولقد جرى تصميم عملية التحضير لمؤتمر القمة الذي سيكون شاملًا وتشاوريًا وتشاركيًا للغاية، من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

1- الاتفاق على تعريف مشترك بشأن "النظم الغذائية". إذ لا يوجد تعريف متفق عليه على نطاق واسع بشأن النظم الغذائية، رغم الحاجة الجلية إلى مثل هذا التعريف. وتمامًا كما أنّ منظمة الأغذية والزراعة قد مكّنت الأمم المتحدة من تعريف "الأمن الغذائي" خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، كذلك فإنّ مؤتمر القمة لعام 2021 سوف يعطي تعريفًا للمصطلح للجميع.

2- خلق رؤية مشتركة، تتمحور حول أهداف شاملة أربعة، بين مختلف أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر؛ والقضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك السمنة؛ وحماية التنوع البيولوجي والأراضي والمياه والتربة والخدمات البحرية والسمكية والحرجية والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام؛ والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته والصمود في وجهه. وتتصل جميع هذه الأهداف الأربعة بأهداف التنمية المستدامة كافة وهي أساسية لفهم العلاقة بين النظم الغذائية وخطة عام 2030. ويكمن التحدي في التوصل إلى فهم تحليلي للتفاعلات القائمة بين هذه الأهداف، بما في ذلك أوجه التكافل والمقايضات القائمة في ما بينها.

3- بناء أرضية متطورة ومفتوحة لتبادل البيانات لأغراض إعداد النماذج والتحليل من أجل وضع سيناريوهات – وذلك بغرض التوصل إلى سياسات وابتكارات واستثمارات وحوكمة موجهة على نحو أفضل نحو الأهداف المنشودة.

وسوف تساهم "مبادرة العمل يدًا بيد" في تحقيق هذه الأهداف الثلاثة جميعًا.

السؤال: في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة والتحليل القطري المشترك، ما هو دور المنسق المقيم بالنسبة إلى منصة بيانات نظم المعلومات الجغرافية في "مبادرة العمل يدًا بيد"؟

الجواب بسيط. ستشكل المنصة إسهامًا إضافيًا متاحًا للمنسق المقيم. ونأمل أن تكون المنصة مفيدة لعمليات التحليل القطرية المشتركة وأيضًا لإعداد استراتيجيات شراكة قطرية. والهدف منها هو إتاحة مزيد من المعلومات وستعود ملكية المنصة للمنسق المقيم. ولقد قمنا بتنسيق العمل مع الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

النهج المتبع

السؤال: هل تتبع "مبادرة العمل يدًا بيد" نهجًا إقليميًا

نعم فنحن نعمل ضمن البلدان في الأقاليم التي يمكننا فيها تحقيق أقصى الأرباح الزراعية الممكنة. ومن الأهمية بمكان مناقشة "الأرباح" أي العائدات الصافية في الأسواق بالنسبة إلى الفقراء من مجموعة منوعة من الأنشطة. وتركز هذه المبادرة ليس فقط على زيادة "إنتاجية" المنتجين بل أهم ما في الأمر أنها تركز على تحسين العائدات المحققة في المدى القصير إلى جانب ضمان استدامتها في الأجل البعيد. وهي تتعاطى مع فقراء الريف تمامًا كما نراهم حيث أنّ معظم الأسر المعيشية

وحتى معظم الأفراد يمارسون مجموعة واسعة من الأنشطة؛ ويُطرح هنا سؤال أساسي: **ما الذي بالإمكان فعله، من ضمن جملة من الإجراءات الممكنة من خلال مسارات مختلفة ومقايضات مختلفة بين القيم الاجتماعية، لزيادة العائدات الصافية للأفراد وأيضًا لتوليد مداخيل تدعم الاستثمارات العامة في الأسس الاجتماعية والبيئية والمناخية للاستدامة؟**

إننا نسعى، من خلال التركيز على تحقيق أمثل "العائدات الصافية في السوق"، إلى النظر عن كثب في العرض والطلب بشأن السلع والخدمات. فالمبادرة لا تتعلق فقط إذا بتمكين المنتجين من إنتاج المزيد بل أيضًا إتاحة فرص أفضل لهم للنفاذ إلى الأسواق وزيادة نصيبهم من دخل المنتجين لقاء منتجاتهم أو عملهم. ويجني عادة الفقراء في الريف، حتى أولئك العاملين في الزراعة بشكل من الأشكال، سبل عيشهم من مجموعة منوعة من الأنشطة التي غالبًا ما تكون بدوام جزئي أو بالقطعة أو موسمية. ويمكن مقارنة جميع هذه الأنشطة استنادًا إلى مقياس مشترك هو الأرباح الفردية أو الاجتماعية أو الخارجية مقارنة باستخدامات بديلة للعمل والموارد. وحتى الفقراء هم ما يطلق عليهم خبراء الاقتصاد تسمية "محققي الربح الأمثل" – أي أنهم يسعون إلى كسب أعلى مدخول ممكن لقاء خدماتهم. وإنّ السعي إلى تحقيق الدخل كتعويض عن العمل غير المأجور هو، بهذا المعني، تحقيق الربح الأقصى.

السؤال: ما المسائل التي تغطيها المبادرة؟

تسعى مبادرة " العمل يدًا بيد" (المبادرة) إلى استحداث العديد من الفرص المتنوعة في قطاعي الأغذية والزراعة. وهي تعمل في مجالات تخص الأمن الغذائي والتغذوي والتجارة والنظم الغذائية وسلاسل القيمة، ناهيك عن تلك التي تخص الأزمات الممتدة .

ومع أنّ المبادرة تركّز على البلدان إلا أنها تتناول أيضًا الجوانب الإقليمية: فنحن نعمل مثلاً مع منظمة التجارة العالمية من أجل توفير المساعدة الفنية لأفريقيا بغية دعمها في مجال الاتفاقات التجارية على المستوى الإقليمي الفرعي. وهذه المسألة مهمة، لأن عملنا يتمثل في تعجيل وتيرة التقدم في تنفيذ الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. ونحن لا نركّز على تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد الأغذية وإنما نركز بالأحرى على القدرة على الوصول والدخل بحيث تتمكن البلدان من شراء الأغذية من البلدان الأخرى أو إنتاجها بنفسها وتصديرها في حال اعتبرت ذلك صائبًا.

وتكتسي المكونات الإقليمية أهمية كبرى: فعلى سبيل المثال توجد في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بلدان قادرة على إنتاج أنواع معيّنة من السلع بطريقة مربحة. وتتمتع نيجيريا مثلاً بالقدرة على تطوير الأسمدة ونشرها في كافة أنحاء أفريقيا. ولكن 80 في المائة من الإنتاج الذي تحقق بفضل استثمارات وفرتها مؤسسة التمويل الدولية وشركات خاصة، يُرسل إلى بلدان أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين والباراغواي، إذ أن شحن السلع بحرًا إلى أمريكا اللاتينية أسهل من شحنها عبر القارة الأفريقية. ويعود السبب إلى الاتفاقات التجارية وبوجه خاص الحواجز غير الجمركية. وبغية حل ذلك الوضع، ينبغي لنا العمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومنظمات أخرى. وتشكل الجوانب

الإقليمية جزءًا من المبادرة ولو أن التدخلات تتم على المستوى القطري. ونحن نقوم بتجميع المعلومات على الصعيد الإقليمي لتبيان حال العلاقات بين البلدان .

وهذا الأمر مهم أيضًا بالنسبة إلى الممر الجاف لأمريكا الوسطى. فعلى سبيل المثال، قامت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية في شمال السلفادور ببناء الطريق السريعة الدولية في شمال البلاد التي حسّنت الوصول إلى السوق. بيد أن هذا المسعى لم يحسّن المبيعات الزراعية أو الدخل في المنطقة لأنها لا تزال تعاني من نزاعات سابقة، ناهيك عن شيخوخة سكانها. وفي حال القدرة على الاستفادة من الإمكانات الزراعية للمنطقة، فسيكون بوسعها أن توفر الغذاء لغواتيمالا وهندوراس في منطقة الممر الجاف لأمريكا الوسطى .

ونحن نأمل أيضًا بأن تساعد هذه المبادرة في اجتذاب مرافق النقل والاتصالات والمرافق العامة في البلدان عندما نحدد ثغرات على مستوى الاستثمار .

وهذه المبادرة قائمة على تعدد الأطراف، ولذا نحن نعمل على استقطاب جميع الشركاء، ونحاول أن نشمل جميع الأطراف من مانحين وبلدان وجميع الجهات الفاعلة. وهدفنا هو تعجيل التقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أنّ المنظمة ستعمل فقط في المجالات الواقعة ضمن ولايتها، فهي ملتزمة بإرساء عملية للشراكة والتكامل .

السؤال: هل تركّز المبادرة على المزارع الكبيرة وحسب أم أنها تركز أيضًا على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أو مزارعي الكفاف؟

تركّز هذه المبادرة على المناطق الجغرافية التي تنطوي على إمكانات زراعية هامة ومستويات عالية من الفقر، ويوجد فيها عادة عدد كبير من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن هذا لا ينطبق بالضرورة على جميع البلدان. ونحن نسعى إلى خفض الفقر من خلال الزراعة والمصايد والحراجة والأنشطة الأخرى. وإذا كان هذا يعني أن السبيل إلى الحد من عدم الكفاءة هو جمع شمل الأطراف من خلال مؤسسات المزارعين أو التنسيق الأفقي أو ترتيبات العقود الزراعية، فسيكون هذا هو السبيل الذي سننتهجه للمضي قدمًا. ونحن نرمي إلى خفض مواطن عدم الكفاءة بما يمكّن الأسر والمزارعين وعمال المزارع وأصحاب المشاريع الريفية ومقدمي الخدمات وكثيرين غيرهم من تحقيق الإمكانات الموجودة اليوم أو استخلاص المنافع منها، الأمر الذي سيتيح لهؤلاء الخروج من الفقر بوجه مستدام .

السؤال: لماذا تنظر المبادرة في الإمكانات المتاحة حاليًا؟

هذا سؤال هام جدًا، فنحن نحاول أن نبلغ المستوى الحالي من الإمكانات المعروف بـ "الحد". نحن مهتمون بتحقيق الأرباح لأننا نود أن نجمع بين مختلف أنشطة المزارعين. فعادة، يقوم أصحاب الحيازات الصغيرة بزراعة منتجات مختلفة أو يمارسون أنشطة مختلفة ولهذا السبب يعتبر الربح السبيل إلى الجمع بين كافة العناصر. لذا، سوف نقيّم مستوى الأرباح اليوم بالنظر إلى حالة التربة والظروف الزراعية البيئية والتكنولوجيا ومستويات التعليم السائدة حاليًا وجميع الخصائص الأخرى التي يتسم

بها المزارعون اليوم، لنرى ما إذا كان الحد عاليًا بما فيه الكفاية. وفي حال تمثل الحد في تعادل للقوة الشـــرائية بقيمة 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم للفرد الواحد، فهذا يعني أننا لا نســتطيع إخراج الناس من دائرة الفقر اليوم. وطبعًا ليســت الزراعة هي الحلّ الناجع اليوم، فنحن بحاجة إلى الاســتعانة بأمور أخرى – مثل التحويلات النقدية ورأس المال البشــري والتعليم وجميع الآليات الأخرى لربط فقراء الريف بسلاسل القيمة البديلة من أجل استحداث فرص للعمل .

وفي حال فاق الحد قيمة 1.95 دولارًا أمريكيًا لتعادل القوة الشرائية، ولا سيما إذا تخطى الـــ2.00 دولارات أمريكية في اليوم للفرد الواحد أو حتى أكثر، فيدل ذلك على مناطق يمكن فيها للزراعة أن تنتشـــل الناس من الفقر. ومعنى ذلك أنه لو أمكن وضع المزارعين في تلك المناطق عند مستوى هذا الحد فسيتمكنون من الخروج من الفقر بوجه مستدام. والحقيقة أنه يجب وجود حد بقيمة 7.00 دولارات أمريكية لتعادل القوة الشـــرائية في اليوم لتحقيق هذا الهدف. ولكن حتى مع تعادل للقوة الشـرائية بقيمة 2.00 دولارات أمريكية ونيّف، سـيكون بوسـعنا انتشـال الناس من قبضـة الفقر. وتلك هي المناطق التي يمكن فيها اســتخدام كل معارف المنظمة وعلومها المتعلقة بالزراعة ومصـــايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحراجة، من أجل الحد من عدم الكفاءة .

ولذا من المهم أن نتناول الحد الراهن. وعلينا تحقيق غايتنا الأولى بحلول 2023 وغايتنا الثانية بحلول 2030. وفي تلك الأثناء، يمكننا العمل على توسيع الحدود، فبوسع حد بقيمة 1.90 دولارًا أمريكيًا لتعادل القوة الشرائية أن يرفع إلى 2.00 أو 3.00 دولارات أمريكية من خلال أنشـطة مثل إعادة تأهيل الأراضـي والمشـاريع الضـخمة للري وغيرها، ولو أن ذلك سيستغرق وقتًا طويلاً. وتركز المبادرة على تعجيل التقدم بواسطة الحدود الحالية لإخراج الناس من الفقر.

وســتواصــل المنظمة تنفيذ جميع الأنشــطة لتحقيق الحدود حين يكون ذلك صــائبًا. ولكن ينبغي القيام بالأمور بناء على تحاليل شـــاملة لمردودية التكاليف، الأمر الذي لا يشـــمل فقط التكاليف المادية وإنما تكاليف أخرى مثل جودة المياه واســتدامة الزراعة والانبعاثات وغيرها. ولهذا الســبب ترتبط المبادرة بشــكل تام بقمة النظم الغذائية لعام 2021– لكون نهجها يستند إلى مفهوم النظم الغذائية. وسوف تقدم المبادرة مدخلات بالغة الأهمية إلى قمة النظم الغذائية .

السؤال: هل تعتمد استراتيجية المبادرة منطق من أعلى إلى أسفل؟ ومن هي الجهات المسؤولة عنها؟

ليست المبادرة على الإطلاق عملية من أعلى إلى أسفل، وإن تبنيها من قبل البلدان والشركاء عامل حيوي، ولهذا السبب هي تســمى "العمل يدًا بيد". وجل ما نفعله من جانب المنظمة هو تجميع المعلومات كافة لتكون بمثابة "بذار" تســتهل العملية من خلالها. وستتطور تلك العملية من ثم لتصبح نظامًا يمكننا العمل ضمنه بالتعاون مع البلدان والمانحين فيتمكن الجميع من الوصول إلى المعلومات وتوليها.

ويعد التولي من قبل البلدان المتلقية مهمًا جدًا بصـورة خاصـة. فعلى الرغم من أن المنظمة سـوف تسـتضـيف بدايةً جميع البيانات والمعلومات، ففي نهاية المطاف من المنطقي أن تتولاها تلك البلدان وتســتضـــيفها بدورها. ونحن لن نتيح فقط المعلومات الراهنة إلى البلدان وإنما أيضًـا المعلومات الموجودة بحوزتها والتي يمكن أن تستخدمها لوحدها أو أن تشـاركها مع الآخرين. إنه نهج تطوعي، ونحن نعتقد أنه يمثل السـبيل إلى بناء حس المسـؤولية عن العملية. ونحن نعلم من خلال تجربتنا

أن تقاسم المعلومات والعمل مع البلدان يمكن أن يساعدا هذه الأخيرة في تحديد الاستثمارات العامة ضمن عملياتها السياسية. ولذا يجب أن تكون البلدان مسؤولةً عن هذه العملية .

السؤال: ما دور البيانات في المبادرة؟

تستعين المنظمة بنظام المعلومات الجغرافية من أجل تجميع البيانات المتاحة كافة من داخل المنظمة ومن الوكالات الأخرى وتحليل تلك البيانات. فعلى سبيل المثال، تملك المنظمة بيانات مفصلة عالية الدقة عن خرائط التربة، كما تملك بيانات عن المياه والحراجة وشبكة الطرق والمساحات المزروعة والجدول الزمني للمحاصيل. وتقوم المنظمة أساسًا بجمع كل تلك البيانات في مكان واحد مشترك بهدف القضاء على نهج العمل بشكل منفصل الذي كان متبعًا داخل المنظمة.

وسوف تنشئ المبادرة مختبرين اثنين: أحدهما يتعلق بالبيانات وآخر بنظام المعلومات الجغرافية. وسوف يستعين مختبر البيانات بالتكنولوجيات الحديثة بما فيها الذكاء الاصطناعي، لجمع البيانات في مناطق مثل الجزر الصغيرة التي لا يتوفر فيها الكثير من البيانات. وسوف يجمع كذلك بيانات لإثبات صلاحية البيانات الرسمية التي تستخدمها المنظمة فيرسي آلية لمراقبة جودة البيانات. ومن خلال ذلك، تدعم هذه المبادرة الحكومات في عملية تحسين جودة عملها، فعلى سبيل المثال، نحن نعمل على مبادرة "50 x 2030" مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد وردتنا تعقيبات مباشرة من جامعة Wageningen حول بعض من بياناتنا المتعلقة بالتربة فور نشرنا إياها. وقمنا بتحسين بياناتنا عبر جعلها متاحة للعلن – مثل مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي أو مؤشر الفقر وقلة التغذية – وتلقينا تعقيبات عليها.

وسوف يتم تزويد مختبر البيانات أيضًا بنظام للبحث عن النصوص من أجل تقييم الحلول المحددة التي تم اختبارها على مختلف السلع في مختلف المواقع وفي مختلف البلدان. وقد سبق للمنظمة أن قامت بذلك لتقييم الفاقد والمهدر من الأغذية مع نشر النتائج في التقرير عن *حالة الأغذية والزراعة عام 2019*. وتوسّعت المنظمة في ذلك المجال كي تحصل على بيانات بشأن عمليات التمديد والتدخلات في الإنتاجية والتشوهات والإعانات الحكومية، سعيًا إلى الاستفادة من الدروس المكتسبة.

وثمة بيانات هامة حتى ولو لم تكن مرتبطة مباشرة بالمنظمة، فعلى سبيل المثال، لنعتبر أننا وجدنا من خلال نظام المعلومات الجغرافية منطقةً لديها إمكانات زراعية عالية، وأردنا أن ننفذ فيها هذه المبادرة، وأننا حدّدنا أيضًا حلا ممكنًا لتحسين كفاءة المزارعين في المنطقة يمنحهم قدرة الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية من أجل إنتاج المحاصيل. في تلك الحالة ستحتاج المنظمة إلى استقاء المعلومات من الاتحاد الدولي للاتصالات كي ترى ما إذا كانت المنطقة تملك أصلاً شبكة رقمية قائمة. وفي حال عدم وجود أي شبكة رقمية، لن يمكننا استخدام هذا النوع من الحلول لدعم المزارعين كي يحققوا أرباحًا أكبر. ولذا فإن الربط بين بيانات المنظمة وبيانات الشركاء هو عامل ضروري.

وحتى تاريخه، وقّعت المنظمة اتفاقات رسمية مع البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية. ونحن نقوم بترتيبات ونبني شراكات لننشئ نظامًا لتقاسم البيانات .

أما أحد أهم منافع المبادرة فناشئ عن منصة بيانات نظام المعلومات الجغرافية. وقد حددنا خمسة مستويات من المعلومات :

- يتمثل المستوى 1 في قاعدة للبيانات تضم جميع البيانات المتاحة لنا لدى المنظمة، وستستفيد منها جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

- وعند المستوى 2 سنستخدم بيانات المنظمة لنقيّم الروابط بنظام المعلومات الجغرافية. وستستفيد منها جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

- أما المستوى 3 فعبارة عن بيانات المنظمة المتصلة بنظام المعلومات الجغرافية من المستوى 2، زائد البيانات الواردة من مصادر أخرى. وسوف يعود ذلك بالنفع على البلدان التي ستعمل على تعجيل التقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة تحت قائمة أولويات المبادرة .

- وفي المستوى 4، سنضيف إلى المستوى 3 تحاليل التصنيفات لتحديد الثغرات في الاستثمار، والمناطق التي تنطوي على إمكانات وتلك التي تفتقر إليها. وإن هذه المعلومات تفيد البلدان التي تعتبرها المبادرة ذات أولوية .

- ويشير المستوى 5 إلى ثغرات محددة متعلقة بالاستثمار فضلاً عن المشاريع الممكنة التي يمكن تنفيذها لسد تلك الثغرات والقضاء على عدم الكفاءة. ويعدّ هذا المستوى من المعلومات مفيدًا للبلدان ذات الأولوية بالنسبة إلى المبادرة.

وإذا أرادت جهات مانحة أو بلدان غير مدرجة في قائمة أولويات المبادرة، الاستثمار في جمع البيانات وتحليلها عند المستويات 3 و4 و5، فسوف تدعمها المنظمة لهذه الغاية .

السؤال: هل هذه المبادرة تحل محل أي مبادرة أخرى قائمة؟

كلا، فإن هذه المبادرة هي تكملة للمبادرات السابقة. وهي تجمع تحت لوائها جميع المبادرات الموجودة. فعلى سبيل المثال، ضمن إطار المنظمة، ترتبط المبادرة بالعمل المتعلق بالقدرة على الصمود من خلال الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. كما أنها ترتبط ارتباطًا كاملاً بالتحليل القطري المشترك وبإصلاح الأمم المتحدة لأنها ستدعم الممثلين القطريين في بناء المعلومات. وسوف تنسق أيضًا مع آليات التنسيق في البلدان وتساعد في تدعيمها .

السؤال: ما تعريف المبادرة للعقبات؟

حين يتم تحديد مناطق ذات إمكانات عالية، ستنفذ المنظمة بعثات فنية لتحديد العقبات وثغرات الاستثمار من أجل ترتيب الأولويات. وسوف تميز مختبرات المبادرة من خلال التقييم ما بين المبادرات الفعالة وغير الفعالة منها. وسوف نعمل أيضًا مع الشركاء لتعزيز التكامل حين ننسق التدخلات ونرتب أولوياتها .

السؤال: هل هذه المبادرة مرتبطة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

نعم. فإن المبادرة تتناول الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة وارتباطاتهما بالأهداف الأخرى. ونحن نراعي في كل ما نفعله، جميع أبعاد النظم الغذائية، فعلى سبيل المثال، حين نسعى إلى خفض الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، فإننا ننظر أيضًا في استحداث فرص العمل الجيدة، لا سيما للشباب مع ضمان استثمارات مستدامة بيئيًا والتصدي لتغير المناخ من خلال آليات دعم القدرة على الصمود .

الناحية التشغيلية

السؤال: ما هي الأساليب التشغيلية للمبادرة؟

ترتكز المبادرة على نوعين من الأساليب التشغيلية. ويتعامل معظم البلدان مع العديد من الشركاء المانحين الدوليين – الذين يفوق عددهم العشرة أو حتى العشرين – مع وجود آليات للتنسيق مع الجهات المانحة. وفي تلك البلدان، سوف نتعاون مع الحكومات ومع المانحين الحاليين، وسيتمكن الجميع من الوصول إلى منصة بيانات نظام المعلومات الجغرافية للمبادرة التي ستمنحهم مزيدًا من المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرار بشأن أهداف الاستثمار. ويخص هذا النهج بلدانًا مثل بوركينا فاسو أو إثيوبيا. هذا هو إذًا **الأسلوب التشغيلي الأول**، ويتمثل الهدف منه في استكمال المعلومات الحالية والعمل مع آليات التنسيق الراهنة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظومة الإنسانية وجميع الوكالات المختلفة .

أما **الأسلوب التشغيلي الثاني** فينطبق على بلدان مثل إريتريا أو الدول النامية الجزرية الصغيرة التي لديها عدد قليل من الشركاء المانحين. وسوف نعمل معها لاجتذاب المزيد من المانحين وتمكينها من الوصول إلى منصة بيانات نظام المعلومات الجغرافية .

السؤال: ما هي أنواع "المواءمة" التي ستنفذها المبادرة؟

ستكون مساعي المبادرة التي تتعلق بالمواءمة رهن السياقات التشغيلية المختلفة. **ويتمثل النوع الأول من المواءمة في مجرد استقطاب المزيد من المانحين**. وإذا أراد أي من المانحين توحيد جهودهم مع جهودنا فنحن نرحب بهم حتى وإن كان البلد المستفيد المعيّن لديه العديد من المانحين. وسيكون هذا النوع من المواءمة أكثر أهمية بالنسبة إلى الأسلوب التشغيلي الثاني الذي سبق ذكره .

في النوع الثاني، ستتيح المبادرة منصة البيانات الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية إلى البلدان والمانحين لمساعدتهم في تحديد ثغرات الاستثمار، ومساعدة المزارعين في تحقيق مستوى من الإمكانات يمكّنهم من الخروج من براثن الفقر. وفي الوقت الراهن، وبسبب عدم الكفاءة أو فشل السوق، فإن المزارعين وفقراء الأرياف غير قادرين على

بلوغ إمكاناتهم. وبوسع تحديد ثغرات الاستثمار أن يساعد المانحين الحاليين في ترتيب أولويات تدخلاتهم أو تحديد أهداف تدخلاتهم بصورة مختلفة .

ويخص النوع الثالث من المواءمة الوكالات التي تقوم بالاستثمار في البلدان، مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما فيها مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وجهات مثل مؤسسة التصدي لتحديات الألفية. فنحن نساعدها في تحديد ثغرات الاستثمار عبر تلبية احتياجاتها من المعلومات. وعلى سبيل المثال، اتفقت المنظمة مع البنك الدولي على تعيين ثلاثة بلدان تجريبية من أجل إطلاق المبادرة فيها. وبالتعاون مع مصرف التنمية في البلدان الأمريكية، عينّا بلدانًا في منطقة البحر الكاريبي لكي نطلق المبادرة فيها .

وعبر تحديد ثغرات الاستثمار لأجل المانحين والمنظمات متعددة الأطراف، تقوم المبادرة بتنسيق الجهود واستكمالها. فعلى سبيل المثال، بحال قامت جهة مانحة بالاستثمار في سلسلة قيمة للبُنّ العضوي في إثيوبيا، ستكون هناك حاجة إلى تشييد البنية التحتية كالطرق أو شبكات التيار الكهربائي للقيام بذلك على الوجه الصحيح. وعند ذاك قد تصبح المصارف مستعدة للاستثمار من أجل هذه الغاية، وسيتمكن شركاء المبادرة من استكمال تلك الأنشطة عبر تطوير سلسلة القيمة بأسرها بدلاً من مجرد التركيز على الإنتاجية التي لا تراعي المسائل الأخرى الهامة المتصلة بالبنية التحتية.

وأخيرًا، **يرمي النوع الرابع للمواءمة إلى استقطاب القطاع الخاص،** حيث تقوم المبادرة بتحديد ثغرات الاستثمار في المناطق التي يعود فيها العمل بالربح على القطاع الخاص، كما تستنبط سبلاً للحد من المخاطر أو المزج بين التدخلات المختلفة. ويخص هذا النوع من المواءمة المناطق التي تتسم بإمكانات عالية جدًا – 7 أو 8 دولارات أمريكية لتعادل القوة الشرائية للفرد الواحد في الأسرة الواحدة أو ربما أكثر – الأمر الذي قد يكون جذّابًا للشركات الخاصة بفضل العائدات العالية الممكن تحقيقها. وثمة مناطق سيتمكّن فيها المزارعون من الخروج من الفقر إذا تمكنوا من بلوغ حدهم الممكن. وتقوم المبادرة أيضًا بتحديد الثغرات على صعيد الاستثمار في تلك المواقع .

وتقوم المنظمة بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية، بما أن هذه الأخيرة تقوم أصلاً بهذا النوع من العمل. وتعمل المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي على مساعدة أكثر البلدان فقرًا في العالم، كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي على خفض المخاطر واستخدام التمويل المختلط لاجتذاب الشركات الخاصة في البلدان التي تعمل المؤسسة الإنمائية الدولية فيها. وبالنسبة إلى منظمات مثل مؤسسة التمويل الدولية وIDB Invest (وهي مؤسسة مستقلة تابعة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية)، فإن الوصول إلى منصّة بيانات نظام المعلومات الجغرافية للمبادرة يساعد في استقطاب القطاع الخاص لتحقيق عائدات عالية ممكنة. وهي تساعد شركاء المبادرة في العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة للحد من الفقر، بما أن المناطق ذات الأولوية في إطار المبادرة هي التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفقر .

وتعمل المنظمة أيضًا مع رابوبنك، وهي شركة مصرفية هولندية متعددة الجنسيات، في ما خص الفاقد والمهدر من الأغذية.

السؤال: ما هو الإطار الزمني؟

نحن نعمل على المبادرة ونقوم بالتواصل رسميًا مع الدول الأعضاء وموظفي منظمة الأغذية والزراعة بشأن هذا الموضوع. ونجتمع مع جميع الشُعب والمكاتب الإقليمية وممثلي البلدان لكي يفهم الجميع الغرض من هذه المبادرة.

لقد سبق وعقدنا اجتماعًا مع الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية، ومع لجنة البرنامج. وسنجتمع كذلك خلال المجلس المزمع عقده في ديسمبر/كانون الأول. والهدف من ذلك هو أن تكون منصة البيانات الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية جاهزة للعمل في بعض البلدان التجريبية قبل نهاية العام، ولكي نتمكن من العمل في سائر البلدان في العام المقبل. وقد حددنا النقطة المرجعية ومدتها أربع سنوات أي عام 2023 لإجراء التقييم.

السؤال: كيف ستحثّ مبادرة العمل يدًا بيد الجهات المانحة على تشارك معلوماتها؟

ليس هناك حتى اليوم أي قاعدة بيانات شاملة لجميع الجهات المانحة المختلفة. وقد حاولت ثلاث مبادرات فقط وضع قاعدة بيانات مماثلة وهي: المبادرة التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة أخرى قامت بها المبادرة الدولية للشفافية في المعونة ومبادرة ثالثة أنشأتها المفوضية الأوروبية لاستكشاف البيانات حول المعونة التي يوفرها الاتحاد الأوروبي لدعم البلدان (EU Aid Explorer). ولدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبادرة مماثلة في إطار مشروعها لتوفير الأغذية في المستقبل (Feed the Future). وتحاول منظمة الأغذية والزراعة الحصول على معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والأماكن التي تجري فيها هذه الأنشطة. لقد سبق واجتمعنا مع المفوضية الأوروبية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجمع المعلومات بشأن هذا الموضوع.

ويتمثل الهدف من ذلك في وضع إطار مشترك لكي يتمكن أي شخص من خلال دخوله إلى منصة البيانات الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية من التعرّف على الجهات المانحة والمشاريع التي تموّلها والأماكن الجغرافية التي تجري فيها هذه المشاريع. ويتطلّب ذلك بعض الوقت. إذ لا يمكن وضع هذا الإطار بشكل فوريّ، ولكنّه من المهم الشروع في إعداده لأنه سيسهم في تجنّب الازدواجية وتعزيز أوجه التكامل. وفي ختام هذه المبادرة، سنكون قد وضعنا هذا الإطار بالتعاون مع جميع الوكالات.

السؤال: ماذا يحصل في حال لم ترغب الحكومات في تشارك معلوماتها أو في حال لم ترغب في استخدام منصة البيانات الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية؟

ستجري هذه المبادرة على أساس طوعي. ونعلم أيضًا أنه ينبغي لنا إيجاد الحوافز المناسبة. فعندما نعمل مع البلدان ونجعل الجهود التي تبذلها ملكًا لها، ستدرك أنه من شأن الانتفاع بالبيانات والتمتع بالقدرة على ترتيب احتياجاتها بحسب الأولوية، أن يساعدها على تحسين التنسيق مع الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، عندما تتقدّم جهة مانحة لتوفير قرض من أجل بناء طريق، سيكون البلد قادرًا على القول: "إننا بحاجة إلى إنشاء طريق في هذا المكان بالتحديد لأننا نريد تطوير سلسلة قيمة الكاكاو ولكننا نفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق. ولدينا بالفعل مشروع طاقة مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية من شأنه مساعدتنا على تطوير سلاسل القيمة الباردة." هذه هي الأهداف التي نسعى إلى

تحقيقها. وإننا نعتقد أن البلدان ستكون مسرورة للمشاركة في هذه المبادرة. ومن شأن هذه المبادرة أن تساعد أيضًا البلدان في عملياتها السياساتية إذ يساعد تضييق نطاق أولويات الاستثمارات من 000 20 إلى 000 1 أولوية من خلال تحديدها بشكل واضح، على حلّ المشكلات.

السؤال: لنتحدّث عن نظام رصد المبادرة وتقييمها

تُعتبر منظمة الأغذية والزراعة الوكالة الراعية لواحد وعشرين مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتمثل هذه المؤشرات جوهر أدوات الرصد التي سيتم استخدامها لتقييم التقدم المحرز. وستكون النقطة المرجعية الأولى لتقييم إطار الرصد في عام 2023، أي بعد مرور أربع سنوات على بدء المشروع. وسوف نتابع كلّ جوانب الإطار باستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تستند إليها منظمة الأغذية والزراعة فضلا عن تلك التي تجمعها سائر وكالات الأمم المتحدة.

و**لن يكون** عملنا متداخلاً مع عمل مبادرات أخرى، بما في ذلك إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يستخدم إطارًا للرصد والتقييم وضعه نظام التحليل الاستراتيجي ودعم المعارف الإقليمي. وإننا نعمل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي لأنّ المؤشرات التي يستخدمها ترتبط مباشرةً بأهداف التنمية المستدامة. وسيتيح لنا ذلك تتبّع التقدّم المحرز في البلدان ذات الأولوية في قارة أفريقيا. وإذا كان هناك مبادرة مماثلة في منطقة أخرى من العالم، فسنقوم بالتعاون معها أيضا. وإننا نسعى إلى إكمال البيانات القائمة، لا استبدالها. ونودّ أيضًا أن تجري سائر الوكالات تقييمًا للتقدّم الذي تحرزه مبادرة العمل يدًا بيد.

عمليات اختيار البلدان

السؤال: كيف يتم اختيار البلدان؟ ثمة بعض المخاوف إذ يبدو أن البلدان المتوسطة الدخل لا تشكل جزءا من هذه المبادرة.

تُسند هذه المبادرة الأولوية للبلدان التي تكون في ظروف من شأنها تعريض عدد كبير من السكان لخطر الإهمال. وتسعى هذه المبادرة إلى توفير مستوى خاص من الدعم لمساعدة البلدان في التغلب على الأزمات الناشئة عن محدودية القدرات أو الأزمات الطبيعية أو تلك الناجمة عن أنشطة الإنسان، من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لهذه البلدان أن تشبه إلى حد كبير تلك التي قمنا بتصنيفها باعتبارها خارج المسار أو بعيدة عن تحقيق الأهداف أو كليهما. ونعني بالبلدان الواقعة خارج المسار البلدان التي تشهد تزايد الجوع بدلاً من تراجعه. فعوضًا عن الحد من الفقر المدقع، تشهد هذه البلدان تفاقم الفقر. وتعتبر هذه البلدان بعيدة عن تحقيق الهدف لأنها لن تكون قادرة على إنجاز مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وثمة معايير ومواصفات واضحة تسوّغ إدراج بلد ما في المبادرة. وقد أسندنا الأولوية لبعض البلدان من بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تعاني أزمات غذائية، والبلدان الأقل نموًا

والبلدان ذات كثافة سكّانية عالية حيث سنعمل على المستوى دون الوطني. ففي بنغلاديش ونيجيريا مثلاً، لن نعمل على مستوى البلد ككل مثلما نفعل في البلدان النامية غير الساحلية، بل سنعمل على المستوى دون الوطني لأن هذين البلدين يواجهان على هذا المستوى تحديات في توفير المساعدة إلى عدد كبير من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون سوء التغذية.

السؤال: ما هو الغرض من الرسالة التي أرسلها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى البلدان؟

لدى المنظمة قائمة بالبلدان ذات الأولوية في المبادرة، وهدفت الرسائل التي أرسلت إلى الجهات المانحة إلى الطلب من البلدان المانحة تحديد البلدان التي ترغب في توفير الدعم لها. أما الرسائل الموجّهة إلى البلدان المتلقية فقد طلب فيها من هذه الأخيرة التعبير عن الجهات المانحة التي ترغب في التعامل معها. وتعمل بلدان مانحة عدّة بالفعل في 20 بلدًا أو أكثر. وطلبت الرسالة من الجهات المانحة تحديد خمسة بلدان تعمل فيها فعلاً وتعتقد أن مبادرة العمل يدًا بيد فيها قد تسرّع وتيرة الجهود القائمة من أجل تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، ما من شأنه مساعدة هذه البلدان على تحديد الأولويات في تدخلاتها.

أما في ما يتعلق بالبلدان التي لم تعمل فيها بعد الجهات المانحة، فقد طلبنا الحصول على الدعم. ويمكن لهذا الدعم أن يكون في ترتيب التدخلات القائمة بحسب الأولوية، والقيام باستثمارات جديدة أو توفير المساعدة الفنية ما من شأنه أن يؤدي إلى استخلاص الدروس من التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب ومن التعاون الثلاثي.

السؤال: كيف يمكن للبلدان المشاركة في هذه المبادرة؟

يمكن للبلدان أيضا أن تطلب المشاركة بصفتها بلدانًا متلقية. وكانت القائمة الأولية تضم 43 بلدًا، ولكنّ منظمة الأغذية والزراعة تجري الآن استعراضًا لضمّ بلدان إضافية إلى المبادرة بحسب كل حالة، استجابةً لطلبات هذه البلدان. ويجري النظر في هذه البلدان لأنها تعاني مستويات عالية من نقص التغذية والجوع، وغير ذلك من أشكال سوء التغذية، والفقر المدقع، رغم أن ذلك غير جليّ على المستوى الوطني. وهذه هي الحال مثلاً في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس في أمريكا الوسطى. فعلى الصعيد الوطني، تتمتع هذه البلدان بمستويات دخل مرتفعة ولكنّها تواجه مستويات عالية من نقص التغذية. ولذلك، فإننا نضمّ هذه البلدان إلى المبادرة بحسب كل حالة بعد إجراء تقييم دقيق. ويجري كل ذلك على أساس طوعي. وقد تواجه البلدان أيضًا أزمات غذائية. ونتيجة لذلك، قمنا بتوسيع قائمة البلدان ذات الأولوية، وسنواصل تطويرها مع الوقت.

ويمكن للبلدان أيضا زيادة التمويل لدعم جمع البيانات وتحليلها، كجزء من المستويات 3 و4 و5 لإعداد منصة البيانات الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية. ويمكنها أيضًا أن تتطوع لتقديم المساعدة الفنية للبلدان المتلقية كجزء من التعلم في ما بين بلدان الجنوب. وإذا رغبت البلدان في الانضمام إلى المبادرة، سوف تعمل المنظمة معها لإيجاد موارد من خارج الميزانية تحقيقًا لذلك.

وستواصل المنظمة توفير الدعم السياسي والفني لجميع الدول الأعضاء سواء أكانت جزءا من هذه المبادرة أم لا. وينصبّ تركيز المنظمة في البلدان ذات الأولوية في مبادرة العمل يدًا بيد، على تسـريع وتيرة التقدّم في تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وسوف تستفيد جميع البلدان الأعضاء من هذه الجهود.

السؤال: لم يجر إدراج معظم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في هذه المبادرة. ويبدو أنّ هايتي هي البلد الوحيد المدرج فيها.

في القائمة الأولية التي شملت 43 بلدًا، كانت هايتي البلد الوحيد من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولكنه تم توسيع القائمة لتشمل مزيدًا من البلدان. فقد طلب عدد من البلدان الانضمام إلى المبادرة، وقد أجرينا تقييمًا لها. وثمة عدد من البلدان التي سبق واختارت البلدان التي ترغب في تقديم المساعدة الفنية لها، فهي تضطلع بالدورين على حد سواء – الجهة المتلقية والجهة المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأي بلد يرغب في المشاركة في المبادرة بالعمل معنا لجمع التمويل اللازم لإنشاء منصة البيانات الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية.

ما يعني ذلك بالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة؟

السؤال: ما هي الشعبة في المنظمة التي ستقوم بتنسيق هذه المبادرة؟

إنّ هذه المبادرة مؤسسية، أي أنها تجمع الإدارات كافة. إنّها مبادرة كسر نهج العمل المجزأ عن طريق جمع المعلومات المتاحة وذات الصلة كافة التي تجمعها الشعب والمكاتب في جميع أنحاء المنظمة. وكذلك تقوم المنظمة بوضع حافظة لمشاريع المنظمة كافة في البلدان ذات الأولوية. ولدينا وصف لهذه المشاريع، والدروس المستفادة والتدخلات الجارية. وستتيح لنا المعلومات العمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

وتستضيف إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه المبادرة بما أنها المسؤولة عن التصميم الفني. وتعمل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مختلف الإدارات وتقوم بالتنسيق معها. وسيصبح مختبر البيانات ومختبر نظم المعلومات الجغرافية مختبرات مؤسسية عوضًا عن مختبرات تابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السؤال: ما هي التبعات المالية بالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة؟

تمكنّت المنظمة الأغذية والزراعة من جمع الموارد من خارج الميزانية لإعداد هذه المختبرات. وفي الوقت الراهن، لا تترتّب عن هذه المبادرة أي تكاليف. أما في المستقبل، فستجري المنظمة تقييمًا لكيفية إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادرة في حدود موارد الميزانية المتاحة.

السؤال: ما الذي يمكن توقّعه خلال الأشهر المقبلة؟

قامت المنظمة لغاية اليوم بالاتصال بالبلدان عن طريق الاجتماعات غير الرسمية برئاسة المدير العام للمنظمة. فقد أجرينا عدة لقاءات ثنائية مع السفراء. والتقينا أيضا بالعديد من مجموعات الأعضاء الإقليمية. وعرضنا المبادرة خلال الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية، وكذلك في لجنة البرنامج. وسنقوم باطلاع الدول الأعضاء على المعلومات والتشاور معها بصورة منتظمة.

وقد اتفقنا مع لجنة البرنامج على إعداد وثيقة فنية من شأنها تلخيص المبادرة بصيغة بسيطة وتوفير معلومات أكثر تفصيلاً في كتيّب. إنّ هذه الوثيقة بمثابة عمل جارٍ وستتضمن جميع الملاحظات الواردة. وسنذكر فيها بوضوح أنّ المبادرة يقودها البلدان والشركاء، ونقوم بتنسيقها مع جميع الجهات المانحة والبلدان المتلقية، وأنه لن يترتب على هذه المبادرة أي تكلفة في الوقت الراهن، وأنه سيكون لدينا آليات رقابة عديدة، وأن هذه المبادرة لا تنطلق من القمة إلى القاعدة بل من القاعدة إلى القمة، وأننا ببساطة ننشئ نظاما للمعلومات يستند إلى منهجية محددة لتزويد البلدان به. وسنذكر بوضوح أنواع "المواءمة" التي نقترحها. وكذلك في ما يتعلق بمستويات البيانات التي نقوم بجمعها وتحليلها.

السؤال: كيف ستتابع مبادرة العمل يدًا بيد مسألة عمالة الشباب وكل الأنشطة التي تقوم بها شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية في هذا المجال؟

من خلال تحديد الثغرات في الاستثمارات والعمل على سلاسل القيمة، نأمل في الحد من العوائق وأوجه القصور، ما من شأنه توفير فرص العمل وجذب الشباب والعمال إلى وظائف لائقة.

وتجمع المبادرة أيضًا عناصر أخرى تتعلق بالاستدامة مثل: تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من حدته، واستخدام المياه، واستخدام الأراضي والغابات وجميع الممارسات المختلفة للحد من المشكلات. وعلى سبيل المثال، لاحظنا حالات عديدة كانت فيها مجموعات التدابير الخاصة بالتربة التي وفّرتها الحكومات والشركات الخاصة في أفريقيا مضرّة بالأراضي. ولهذا السبب فإنه من الضروري وجود خرائط للتربة من شأنها المساعدة في تحديد أنواع التربة الصحيحة.

السؤال: هل ثمة مخاطر سياسية؟ وما هي؟

تتمثل فكرتنا في تحديد نهج يملكه البلد من أجل الحد من المخاطر السياسية. وسنعمل مع الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية ونتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما. ولكن، لا يمكن أن يقتصر عملنا على هذه الأخيرة. بل ينبغي لنا العمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة. ولهذا السبب نعتبر أن إصلاح الأمم المتحدة يؤدي دورًا حاسمًا.

وثمة أسئلة تُطرح حول جودة البيانات. صحيح أن جودة البيانات الرسمية التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة تكون في بعض الأحيان بعيدة عن المثالية. غير أنّ استراتيجية المنظمة تتمثل في إتاحة جميع البيانات التي تستخدمها للجمهور، مع

الامتثال لشروط حماية البيانات – ونحن نتّبع جميع الشروط الأخلاقية والقانونية. وسنستخدم البيانات المتعلقة بمبادرة العمل يدًا بيد ومختبرات البيانات الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية لهذا الغرض أيضًا. وسنقوم بجمع البيانات باللجوء إلى الذكاء الاصطناعي وآليات تحليل النصوص، ما يتيح لنا فرصة إيجاد مصادر بديلة للبيانات للتحقق من صحة تلك التي بحوزتنا. وفي حال وجدنا أي اختلافات، سوف نعمل مع البلدان على حلّها. سيكون لدينا باختصار، آلية لمراقبة جودة البيانات.

السؤال: ما هي المبادرات الأخرى أو القضايا الأخرى التي ستؤخذ في الاعتبار؟

في إطار عملنا مع المجموعة المعنية بتغير المناخ في المنظمة، سنأخذ في الاعتبار مبادرة الاتفاق البيئي الجديد ومبادرة التنوع البيولوجي والمناخ. وستسترشد مبادرة العمل يدًا بيد بمؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي المزمع عقده في العام المقبل. وسنعمل كذلك مع المؤتمر العالمي بشأن الزراعة الحافظة للموارد، في إطار إعداد القمة حول النظم الغذائية لعام 2021. وسنعمل مع الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. وترتبط المبادرة أيضا بجميع البرامج الاستراتيجية للمنظمة.

وفي العام المقبل، ستعقد القمة العالمية للتغذية من أجل النموّ في اليابان. ويرتبط عملنا بهذه القمة لأنها تشكّل جزءًا من هذه المبادرة. وسوف نستخلص منها الدروس. لدينا تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ونحن نعمل بالفعل مع واضعي نماذج البيانات لكي يكون العمل الذي تضطلع به كل من مبادرة العمل يدًا بيد وقمة النظم الغذائية متسقًا. وسنحاول أن يكون عملنا متوافقًا مع جميع المبادرات الكبرى لكي نتجنّب العودة إلى نقطة البداية. إننا نرغب في إكمال ما هو موجود أصلاً وزيادة الكفاءة.

وفي التقرير الأخير عن *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*، اعتبر الباحثون أن النظم الغذائية تفشل بطرق مهمة جدا، إلا أنه يمكن تحسينها، لا بل ينبغي ذلك. ويمكننا أن نصحح هذا الوضع. وتكمن أولويّتنا في استهداف البلدان التي جرى إهمالها.

السؤال: كيف ترتبط مبادرة العمل يدًا بيد بالشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية؟

تعمل الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء في الموارد ووكالات الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حلول مستدامة للأزمات الغذائية. وتهدف إلى إنشاء نهج تسترشد بالبيانات وتستند إلى الأدلة، وبناء القدرات وتوفير المعارف للوقاية من الأزمات الغذائية والاستجابة لها، والمساهمة في الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل والتنمية. وفي معظم البلدان التي تعاني من الأزمات الغذائية، ثمة مناطق تتمتع بإمكانات عالية لتحقيق الأرباح في مجال الزراعة، من شأنها المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.

ويتطلّب تقديم حلول مستدامة للأزمات الغذائية العمل حول الصلة القائمة بين التنمية والعمل الإنساني من منظور القدرة على الصمود بما أن الأدلة قد بيّنت أن المساعدة الإنسانية وحدها أساسية ولكنها غير كافية. وفي معظم البلدان التي

تعاني من الأزمات الغذائية، ثمة مناطق تتمتع بإمكانات عالية لتحقيق الأرباح في مجال الزراعة، من شـــأنها، من منظور القدرة على الصمود، المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.

وفي ظلّ هذه الأوضـاع، ينبغي اعتبار **مبادرة العمل يدًا بيد** مسـاهمةً رئيسـيةً تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة في **الشـبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية**، مع الاستفادة منها في الوقت نفسه.

ومع الأخذ في الاعتبار أنه في سـياقات الأزمات الغذائية تكون نسـبة 60 إلى 80 في المائة من السـكّان من بين سـكان المناطق الريفية الذين يعتمدون على الزراعة، يمكن لمبادرة العمل يدًا بيد أن تضـــمن، حيثما أمكن ذلك، مســـاهمة العمل الجاري لتحقيق الاســـتفادة المثلى من إمكانات بعض المناطق الزراعية لتحقيق الأرباح، في بناء قدرة النظم الغذائية على الصـمود. ويمكن للاستثمار في المناطق الواعدة أيضا المساهمة في تقليل مخاطر عدم الاستقرار في تلك المناطق. وسيساعد الاستثمار أيضا في تسخير العناصر الأساسية من بين المعارف والقدرات التي تتميز بها منظمة الأغذية والزراعة (مثل تحليل البيانات ودعم النظم الغذائية المستدامة) لتلبية احتياجات محددة لدى البلدان المتضررة جراء الأزمات الغذائية.

ويمكن للشبكة العالمية، التي تركز على السياقات المتضررة جراء الأزمات الغذائية (على النحو المحدد في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية)، أن تسـهم في مبادرة العمل يدًا بيد عن طريق إبراز الشـراكات وآليات التنسـيق الموجودة ضـمن إطار الشبكة العالمية الذي يشمل وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة على السواء .

وبالإضـافة إلى ذلك، يمكن للشـبكة العالمية المسـاهمة في الجهود التحليلية التي تبذلها مبادرة العمل يدًا بيد من خلال توفير الدراســات التحليلية عن انعدام الأمن الغذائي الحاد وإتاحة البيانات ذات الصــلة وإدراجها في منصــة البيانات الخاصــة بمنظمة الأغذية والزراعة.

ويمكن للشبكة العالمية المساعدة أيضًا في رسم خرائط الاستثمارات القائمة المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة على المستوى دون الوطني وبالتالي المسـاعدة في تصـميم الاسـتثمارات الزراعية ذات الصـلة من أجل وضـع البرامج على المسـتوى دون الوطني على نحو أكثر تفصيلا في السياقات الهشة .

وفي الختام، يمكن للشبكة العالمية تيسير عمل آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أو غير ذلك من الأطر والمبادرات للتنمية الوطنية المرتبطة بتحقيق النتائج الجماعية للأمن الغذائي والتغذية.

السؤال: لماذا تعتبر قضايا سلامة الأغذية ذات صلة بمبادرة العمل يدًا بيد؟

إنّ سـلامة الأغذية مهمة لأنها تشـكّل جزءا من الحل لمشـكلة حصـول البلد على الأغذية. وينبغي لنا إتاحة الفرصـة أمام البلدان للحصول لا على الأغذية فحسب بل على الأغذية ذات النوعية الجيدة التي تمتثل لأحكام الدستور الغذائي، وهي

مجموعة من المواصفات الدولية الخاصة بسلامة الأغذية تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة. ولتحقيق ذلك يتعيّن علينا بناء القدرات في البلدان .

ويتمثل أحد أسباب ارتفاع مستويات عدم الكفاءة في البلدان في غياب المواصفات والافتقار إلى الآليات للولوج إلى الأسواق الدينامية وسلاسل القيمة، حتى داخل حدود البلد الواحد. دعونا نفترض مثلاً أن منظمة الأغذية والزراعة تنصح منتجًا للذرة قائلة بأن إحدى وسائل الحد من الفاقد من الغذاء هو التخلص من الأفلاتوكسين أي السموم الفطرية في الذرة التي تتسبب بها الرطوبة. وتنصح المنظمة المزارع بتجفيف الذرة ليتراوح مستوى الرطوبة فيها بين 7 و11 في المائة، وبتخزينها في أكياس بلاستيكية محكمة الإغلاق. فيقوم المزارع باستثمار الموارد القليلة التي بحوزته للقيام بذلك. ولكن، عندما يعرض الذرة الخالية من الأفلاتوكسين في الأسواق، لا تعترف هذه الأخيرة بالسعر الإضافي المترتب على الذرة الخالية من الأفلاتوكسين. فتباع الذرة الخالية من الأفلاتوكسين التي أنتجها المزارع بنفس السعر الذي تباع به الذرة الأخرى. ويكفي أن نقول، أن المزارع لن يرحّب بمشورة المنظمة مرة أخرى. ونتيجة لذلك، فإنّ القضايا المتعلقة بسلامة الأغذية ووضع المواصفات عوامل مهمة، ونحن نعمل مع منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.